

ان رجلاً سأل مالكاً عن انساب فقال لو كان نفسه لوئيش في كتي قال
 وهذا يفهم منه ان كل من هو في كتبه وان كان قد شغب في هذا ان
 لا يكون منه كوت كل ثقة في كتابه ان يكون كلامه في كتابه ثقة وانما
 أقول هذا الاستدلال بخبر والتشبيب فيه تابع له للخلل وذلك ان مالكاً
 اجل من يدعي احاطة كتابه بثقات العالم وانما ينبغي ان تحمل القصص على
 ان المستول عليه رجلاً ظاهر الملازمة لما لك فيقول مع ملازمة ولو كان
 هو عندي ثقة ما حلا عنه كتابي ثم قال بن دقيق العيد فان سلكت
 هذا الطريق في تصحيح هذا الحديث اعني الاعتماد على ما في تخريج
 مالك له والا فالقول قول ابن منده انتهى وانما أقول قد سمعت
 قوله ان المشهور عند المحدثين ان من لا يعرف الادب وانه واحد عنه
 فهو مجهول وقد قال ابن القطايعي كان كذلك انه لا يعرف اسلاً
 فضلاً عن عدالة وقد قال الذهبي في الحديث الذي في سند
 مثل من ذكر صحيح لهذا الحديث الذي نحن فيه وكيف يكون المشهور
 عند المحدثين حاله من ذكر مع تطبيقهم على صحة الصحاحين ولم
 يستثنوا مثل من ذكره كما استثنوا بعض الأشياء وهل تلك الاما قضاة
 ظاهرة فليكن منك ذلك على ذكر فلا ينزل من ليس بجدة واليها تجوز
 منزلة الجدة واسر العاصم سبحانه وتعالى ويعارض الحديث المذكور
 اخبرني الحاكم عن حديث ابي هريرة طهرناه واحكم اذا دللني

فيه الخطب

فيه الخطب ان يغسل سبعاً الأولى بالتراجل والهرق مثلاً ذلك كذا في
 الجامع الكبير للأسيوطي **قوله وقطر الأباريق** اجماعاً معني هذه
 العبارة ان النزج سبب التطهير اجماعاً اي سبب قريب وهذا بعيد
 فان اراد السبب البعيد اي انه يقلل الماء المتنجس ويكثر التابع فتصلح
 البير كان ذكر السبب لغواً اذ الصلاح سبب مستقل ولو بلا شيء كما عموماً
 فيما يأتي قريباً وقد مضى انه لا حاجة في النزج لوروده عن صغاب على ان
 لا نسلم انه امر به على جهة التطهير بل يفعل ذلك كل جلف جاف فضلاً عن الأوكار
 لمصوب المقصود منه اعني عدم الاستغناء **قوله فاذا انصب المتنجس** ليتشرب
 ما الفرق بين هذا وبين من قال المتنجس يطهر بالشمس والنزج فان ذلك
 أقوى من مجرد النصب بلا جفاف فان زعموا ان ذاق المتنجس فهو الماء
 المتنجس وذلك بعين النجاسة كالبول في الفرق بينهما ايضاً اعني
 النجس والمتنجس **قوله النجاسة في الماء الكثير ينجس** وانه لا ينجس
 كالغسلات ليشني احد من يصور في هذه الجاورة فان الماء في الغسلات
 الأولى يدل على جميع اجزاء النجس والمتنجس واكثرها والغسلات الثانية
 والثالثة وما بعدهما ان ذلك لا فرق بينهما فان ارادوا ان الغسلات
 الأولى تخفف النجاسة وكذا تلك الثانية والثالثة تنظفها فلما فسد
 اللفظ والمعنى وأما اللفظ فليبعد معنى الجاورة من التخفيف واما المعنى